مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

رمضان ١٤٣٨هـ/ يونيو ٢٠١٧م

رئاسة الشؤون الدينية في تركيا:
أدوار وتحوُّلات

أمينة أنيس ياكار - سميرة ياكار

ترجمة:
عبدالرحمن باجودة

رئاسة الشؤون الدينية في تركيا:
أدوار وتحوُّلات

أمينة أنيس ياكار - سميرة ياكار

ترجمة:
عبدالرحمن باجودة

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ياكار، أمينة أنيس

رئاسة الشؤون الدينية في تركيا: أدوار وتحولات. / أمينة أنيس ياكار؛ سميرة ياكار.- الرياض، ١٤٣٩هـ

٣٨ص، ١٦,٥x٢٣ سم .- (دراسات ٢٤)

ردمك: ٠-٤٣-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

١-تركيا – تاريخ – العصر الحديث أ. ياكار، سميرة (مؤلف مشارك) ب. العنوان ج. السلسلة

ديوي ٩٥٦,١ ١٤٣٩/٣٦٩٥

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٣٦٩٥

ردمك: ٠-٤٣-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

تحرير ومراجعة

عبدالغفار عبدالعاطي - يوسف عبدالله حجاج

تصميم وإخراج

محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

شكر وتقدير	٦
الملخص	٦
المقدمة	٦
من مؤسسة دولة إلى رئاسة مستقلة	٨
التطور الدولي لدور رئاسة الشؤون الدينية (Diyanet)	٢٤
الخاتمة	٣٢

شكر وتقدير

إلى الدكتور روبرت جليف الذي أشرف على هذا العمل، نودُّ أن نتقدم بخالص العرفان على دعمه وتشجيعه المتواصلين في سبيل إتمامه؛ فقد كان لتوجيهاته وعنايته دور كبير في إخراج هذه الدراسة إلى النور. وإلى الدكتور سعود السرحان نودُّ كذلك أن نبعث بشكرنا وتقديرنا الجزيلَيْن على دعمه لهذا البحث؛ كما نودُّ أن نعبِّر عن امتناننا البالغ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الآن ودائمًا؛ لطيب استضافته لنا مدة إقامتنا البحثية خلال شهري ديسمبر ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٧م.

الملخص

تتناول هذه المقالة بالتحليل العلاقات المركبة تاريخياً بين الدولة التركية ورئاسة الشؤون الدينية (Diyanet İşleri Başkanlığı)؛ حيث شهدت الأخيرة، منذ إنشائها في عام ١٩٢٤م حتى وقتنا الحالي، تحوُّلاً من كونها مؤسسة تسيطر عليها الدولة بشكل صارم إلى مؤسسة ذات دور أكثر استقلالية؛ غير أن مسار هذا التحوُّل - الذي يظهر بشكل علني أحياناً، وبشكل خفي أحياناً أخرى - كان دوماً داخل حدود الدولة العلمانية.

وتناقش هذه المقالة - عبر تتبُّعها مسار هذا التحوُّل - الطرائق التي من خلالها شهدت الرئاسة صعوداً تدريجياً لتحتلَّ موقعاً ضمن دستور الدولة، كما تتتبع تبدُّل خطاباتها الدينية وتصريحاتها وأنشطتها من المنحى القومي إلى منحى أكثر عمومية.

المقدمة

أُنشئت رئاسة الشؤون الدينية التركية في الثالث من مارس عام ١٩٢٤م. ويمكن القول: إن هذا اليوم يُعد يوماً فارقاً في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة؛ ففي ذلك اليوم نفسه أُلغيت الخلافة العثمانية، وأُلغي منصب شيخ الإسلام[١]، وأُغلقت المحاكم الشرعية، وصدر قانون توحيد التعليم (Tevhid-i Tedrisat Kanunu)[٢]، ونُفيت بقية السلالة

(١) من دون شك كان إسقاط الخلافة العثمانية وإلغاء منصب شيخ الإسلام خطوةً بالغة الأهمية تجاه الفصل بين الدين والدولة؛ حيث أسبغت هذه الإصلاحاتُ الجذريةُ الشرعيةَ على الدولة الناشئة.

(٢) أدى قانون توحيد التعليم إلى إغلاق الكتاتيب التي كانت تقدم تعليماً تقليدياً، ما مكَّن من تنظيم مختلف المؤسسات التعليمية ضمن وزارة واحدة هي وزارة التعليم ذات السلطة التي تقوم على مبادئ الحداثة والعلمانية.

العثمانية من تركيا[٣]. كانت هذه أبرز الإجراءات التي رسمت نهاية النظام العثماني وتقاليد إدارته وبنية مؤسساته[٤]؛ إذ أُنشئت حينها رئاسة الشؤون الدينية (*Diyanet*) لتكون مسؤولةً عن تدبير الشؤون الدينية المتعلقة بالإسلام وشعائره ومبادئه الأخلاقية.

لقد جاء النصُّ على وجود رئاسة الشؤون الدينية من قِبَلِ الدستور، الذي ضَمِنَ بنيتها الإدارية ومجال سلطتها القضائية، وقد حُدِّدت واجباتها من قِبَلِ مكتب رئيس الوزراء؛ لذا يتطلب تغييرها أو إغلاقها تعديلاً في اللائحة الدستورية نفسها.

ومنذ نشأة رئاسة الشؤون الدينية أُلقي على عاتقها كثير من المسؤوليات، مثل دعم الخدمات الدينية؛ من تعيينٍ للأئمة والدعاة والمفتين، وبناء المساجد، وإصدار الفتاوى والشروحات التي توضح الأحكام والمسائل الشرعية والفقهية. لكنَّ بعض الباحثين ينتقد رئاسة الشؤون، ويتهمها بأنها أداةُ دولةٍ ترمي إلى إرساء سياساتها في نشر إسلامٍ ذي نزعة قومية مستجيبٍ لمصالح الحزب الحاكم. ومن ذلك أيضاً ما يشير إليه الباحثان تيرنر وأرسلان من كون رئاسة الشؤون هي المركز الرئيس الذي يتم فيه تصدير إسلامٍ ذي نزعة قومية يرتكز على الوحدة الوطنية[٥].

ويؤكد أيضاً الباحث أوزتورك Özturk، من خلال فحصه العلاقة المركبة بين رئاسة الشؤون الدينية وحزب العدالة والتنمية، أنه قد أُعيدت صياغة رئاسة الشؤون الدينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية من قِبَلِ الحزب الحاكم لتصير جهاز دولة رئيساً يتولى أجندة سياسية وأيديولوجية أكثر صراحةً ومنبثقة من توصيات الحزب الحاكم نفسه... ومع أن رئاسة الشؤون الدينية كانت دوماً أداةً أساسية في تعزيز أيديولوجية الدولة الحديثة في تركيا، إلاَّ أن سماتها السياسية وأهدافها الأيديولوجية شهدت تحوُّلاً كبيراً منذ أوائل الثمانينيات الميلادية[٦].

---

(٣) أنهت الدولة كل أمل في إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية من خلال نفي بقية السلالة العثمانية الحاكمة سابقاً.

(4) Bryan S. Turner and Berna Zengin Arslan, "State and Turkish Secularism: The Case of the Diyanet," in *The Religious and the Political: A Comparative Sociology of Religion*, ed. Bryan S. Turner (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 211; and Gazi Erdem, "Religious Services in Turkey: From the Office of Şeyhülislām to the *Diyanet," The Muslim World* 98, no. 2 - 3 (2008), 199 - 200, accessed February 1, 2017, http://onlinelibrary.wiley.com/wol1/doi/10.1111/j.1478- 1913.2008.00219.x/full.

(5) Ibid., 213.

(6) Ahmet Erdi Oztürk, "Turkey's Diyanet under AKP Rule: From Protector to Imposer of State Ideology?" *Southeast European and Black Sea Studies* 16, no. 4 (2016), 620, accessed April 4, 2017, http://dx.doi.org/10.1080/14683857.2016.1233663.

وفي السياق نفسه، يدَّعي الباحث كورنيل أن الدافع الرئيس خلف إنشاء الدولة رئاسة الشؤون الدينية هو الحفاظ على الشؤون الدينية تحت رعاية الدولة، وهو ما تم نسيانه في السنوات الأخيرة؛ حيث تحوَّلت الرئاسة إلى هيئة بيروقراطية كبيرة موجودة لتلبية رغبات حزب العدالة والتنمية فقط(٧). لكنَّ الأمر على العكس من ذلك، فإن الرئاسة، التي أسستها - في البدء - نخبة كمال أتاتورك العلمانية المتطرفة، تتحوَّل الآن من مؤسسة تسيطر عليها الدولة إلى مؤسسة مستقلة، مع حضور وسمعة دوليين جيدين.

وتحلل هذه الدراسة دور رئاسة الشؤون الدينية التاريخي والدولي من خلال تطوير مقاربة مغايرة لوجهة النظر المتعارف عليها التي تصف الرئاسة بأنها أداة في يد الدولة لصياغة دين ذي نزعة قومية، يتم تلقين المجتمع وفقها.

وتعرض الدراسة في مقدمتها مناقشة تفصيلية للتطور التاريخي في رئاسة الشؤون الدينية في سياق نشوء العلمانية التركية في طابعها الخاص، التي تستند في أصولها إلى النموذج الفرنسي الذي اتخذ، في تطوُّره، مسارات تاريخية وعملية مختلفة. بعد ذلك تحدد الدراسة مسار تحوُّل رئاسة الشؤون الدينية عبر تتبُّع الأحداث التاريخية التي أدت إلى هذا التحوُّل، وتنتهي بمعاينة ظهور رئاسة الشؤون الدينية في الساحة الدولية - حيث التغيُّر الضمني في تصريحاتها وخطابها الديني - ليصبح هذا الظهور دلالةً على تحوُّلها من مؤسسة تسيطر عليها الدولة إلى مؤسسة أكثر استقلاليةً.

من مؤسسة دولة إلى رئاسة مستقلة

أسَّس مصطفى كمال (أتاتورك) الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م على مبدأي: العلمانية الجَذرية، والتحديث، اللذين ترتكز عليهما الدولة القومية حديثة النشأة. وقد أطَّرت هذه (الكمالية) أيديولوجية الدولة في عهد الجمهوريين الأُوَل (١٩٢٣-١٩٤٠م)؛ فقامت على نموذج حداثي غربي متطرف هدفه إيجاد تحوُّل عمودي في المجتمع من قِبَلِ

(7) Svante Cornell, "The Rise of Diyanet: The Politicization of Turkey's Directorate of Religious Affairs," in *The Turkey Analyst*, October 9, 2015, accessed April 5, 2017, https://www.turkeyanalyst.org/publications/turkey-analyst-articles/item/463-the-rise-of-diyanet-the-politicization-of-turkey%E2%80%99s-directorate-of-religious-affairs.html.

الدولة بشكل سلطوي[٨]. فقد عُدَّتْ جميع الروابط الاجتماعية والثقافية والمؤسسية السابقة مع الإسلام والموروث العثماني روابطَ رجعيةً في الحقبة التكوينية الأولى للدولة التركية العلمانية، وهو ما أدى إلى انتهاج (الكمالية) من قِبَلِ حزب الشعب الجمهوري في بدايته، لتكون الأيديولوجيا الرئيسة لبناء دولة علمانية حديثة[٩]. وفي هذا الصدد صُمِّمت إصلاحات الجمهورية حديثة النشأة لتحقيق التحديث، وأسَّست هذه الإصلاحات، خلال مرحلة الجمهوريين المبكرة (١٩٢٣-١٩٤٠م) على أرض الواقع، دولةً قوميةً علمانيةً قائمة على النموذج الفرنسي الذي يعتمد على الفصل الصارم بين الدولة والدين.

لكنَّ السؤال الذي يُطرح هو: إذا كانت الدولة ترى في الإسلام والموروث العثماني دلالةً على الرجعية، فلماذا لم يُلغِ حزب الشعب الجمهوري مكتب شيخ الإسلام فور إعلان الجمهورية، مع أنه تم تطبيق إصلاحات جَذرية بشكل صارم في نواحٍ أخرى، مثل تحديث اللغة (تغيير الحروف الهجائية من العربية إلى اللاتينية)، التي وضعت على نحوٍ فعَّالٍ الخطَّ الفاصل بين الماضي الإسلامي والعثماني من جهة، وبين حاضر الدولة العلماني ومستقبلها من جهة أخرى؟

يمكن استخلاص الجواب عن هذا السؤال المحوري من التفسير الآتي للباحث كايا Kaya:

تبعاً لذلك، وجدت الجمهورية التركية الحديثة نفسها بصدد استحداث تديُّن لائق أو متكيف ريثما تبحث عن هُويتها التركية؛ لذا كانت هذه إحدى الوظائف التي كُلِّفت بها رئاسة الشؤون الدينية. لقد كان المجتمع «جامحاً» حيث جلبت المساعي المختلفة للأحزاب السياسية - سواء أكانت مع الثقافة والمفاهيم الدينية القائمة أم ضدها - توتراتٍ هائلة في الساحة السياسية. وفي خضم ذلك، أثبت الإسلام أنه أحد المكونات الرئيسة للحياة السياسية التركية[١٠].

لقد بُذِلت محاولاتٌ لاسترضاء حساسية الشعب الدينية والعاطفية وولائه، وذلك بمداهنته بإنشاء رئاسة الشؤون الدينية لتكون امتداداً لمكتب شيخ الإسلام، مع أن

(8) Turner and Arslan, "State and Turkish Secularism," 213.

(9) Ibid., 211.

(10) Emir Kaya, "Balancing Interlegality through Realist Altruism: Diyanet Mediation in Turkey" (PhD thesis, University of London, 2011), 82.

الإسلام كان يُعَدُّ عقبةً محفوفةً بالمخاطر ضد إصلاحات الجمهورية في مدة الجمهوريين المبكرة؛ لذا كان إنشاء الحزب رئاسة الشؤون الدينية أحد التدابير الرامية إلى اتِّقاء أي ثورة دينية مضادة(١١).

وقد حوَّلت الإصلاحات التشريعية الجذرية في الدولة التركية حديثة النشأة بنية الإمبراطورية العثمانية إلى بنية علمانية، فكان من ذلك إلغاء وزارة الشريعة الإسلامية والمؤسسة الخيرية التي أُنشئت عام ١٩٢٠م، وإنشاء رئاسة الشؤون الدينية عِوضاً عنها عام ١٩٢٤م لتكون أحد معالم الطريق في مدونة التاريخ التركي، حيث عبَّرت عن إصلاحات مؤسسية من أجل دولة علمانية(١٢).

ويشير هذا الاستنطاق لمدة الجمهوريين الأولى وسياساتها إلى أن الدين والمؤسسات التي تُعنى به - مثل رئاسة الشؤون الدينية - لم يكونا في مجال مستقل يخرج عن سيطرة الدولة. إن فصل الدين عن سياسات الدولة - الذي أدى إلى إنشاء رئاسة الشؤون الدينية ولجانها للتعامل مع القضايا الدينية - لم يقيِّد حزب الشعب الجمهوري الذي - في المقابل - لم يمتثل لأي قانون يعرقل تدخُّل الدولة في الشؤون الدينية أو في النطاق الخاص برئاسة الشؤون الدينية؛ فعلى سبيل المثال: لم تكن حكومة الجمهوريين الأولى ملتزمةً بالمادة الأولى من القانون رقم (٤٢٩) من دستور عام ١٩٢٤م عندما أُجبرت رئاسة الشؤون على السماح بتغيير الأذان إلى اللغة التركية؛ حيث تنص هذه المادة على:

في جمهورية تركيا: الجمعية الوطنية الكبرى ومجلس الوزراء، اللذان شكَّلتهما الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، مسؤولان عن تشريع الأحكام المتعلقة بشؤون الناس وتنفيذها، وقد تم تشكيل رئاسة الشؤون الدينية لتنفيذ جميع الأحكام المتعلقة بالممارسات الشعائرية (العبادات)، والإيمانية (الاعتقاد) الخاصة بالدين الإسلامي، وإدارة المنظمات الدينية (الإسلامية)(١٣).

ومع نصِّ هذه المادة، فإن الدولة لم تتخذ موقفاً محايداً تجاه الأمور الدينية؛ وهو ما أسفر عن عدم استقلال رئاسة الشؤون بوصفها مؤسسة دينية تنشر فتاواها وقراراتها

(11) Öztürk, "Turkey's Diyanet under AKP Rule," 620.

(12) Ibid., 624.

(13) See act no. 429, dated March 3, 1924. See Resmi Gazete (Official gazette), 06. 03. 1924-63, accessed September 26, 2016, http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www. resmigazete.gov.tr/arsiv/63.pdf&main=http://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/63.pdf

وأحكامها في المسائل الدينية؛ بل حاولت حكومة حزب الشعب الجمهوري في مدتها الأولى – على ما يبدو – صياغة شكلٍ من العلمانية تتحكم فيه الدولة بالدين، ولا يكترث بأهمية تعايش الإسلام والديموقراطية فيما بينهما؛ لذا كان تطبيق العلمانية في مدة الجمهوريين الأولى، الذي برز فيه تدخُّل الدولة في الشؤون والممارسات الدينية، منحرفاً عن المبدأ نفسه الذي بُنيت عليه العلمانية. ومن جهة أخرى، ربما نتج عن انخراط الدولة التركية في الفضاء الديني بشكل مباشر علمانيةٌ ناقصة لا تستغني عن توظيف الدين باسم الأمن القومي والوحدة الاجتماعية؛ لذا من الممكن وصف هذه العلمانية الناقصة التي فرضتها حكومة حزب الشعب الجمهوري على الأمة التركية – في بداية الأمر – بأنها لُعبة سياسية لم تقُم على فصل تدخُّل الدولة في الشؤون السياسية عن تدخُّلها في الشؤون الدينية؛ بل قامت على نموذج علماني يتطلب تحكُّم الدولة في الدين وتنظيمها له[١٤].

إن الدولة التركية الحديثة سيطرت؛ بل تحكَّمت وشَرَّعَتْ للمجال الديني، بدلاً من السعي للانفصال عنه وتجنُّب التحكُّم فيه؛ حيث عملت على جعله مجالاً منفصلاً عن القانون والتعليم والعلم والاقتصاد والصحة؛ لتتمكن من إعادة رسم هذه الحدود بشكل مستمر.

ويخلص هذا التصوُّر إلى أن هذه الأيديولوجيا السياسية قد وُظِّفت من قِبَلِ الدولة لإرساء دين ذي نمط فردي وخاص مُستبعَدٍ من الفضاء العام، من خلال اختزاله في مسألة إيمان وممارسة شخصية من قِبَلِ المسلمين في تركيا. وقد أدت هذه الأيديولوجيا بين عامي ١٩٢٤ و١٩٤٠م إلى تراجع المظاهر الدينية في المجتمع؛ سواء أكانت رموزاً أم شعارات أم ممارسات. وقد ترتب على ذلك أيضاً تقليص دور رئاسة الشؤون الدينية ونطاق سلطتها تدريجياً في كل من الفضاء العام، ودستور الدولة؛ فعلى سبيل المثال: في الثامن من يونيو ١٩٣١م أُلغيت إدارة رئاسة الشؤون للمساجد والمصليات؛ بناءً على قانون الموازنة المالية لسنة ١٩٣١م للمديرية العامة للمؤسسات، ونُقلت هذه المهام إلى المديرية العامة للمؤسسات[١٥].

(14) Öztürk, "Turkey's Diyanet under AKP Rule," 622-623.

(١٥) تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٨٢٧ على أن «إدارة مهام جميع المساجد والمصليات داخل الجمهورية التركية وموظفيها، تم نقلها إلى المديرية العامة للمؤسسات. وتعيين وفصل هؤلاء الموظفين، وفقاً للمساجد وموظفيها المسجل بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٢٨م، يمارس ويوافق عليه من قبل المديرية العامة للمؤسسات».
See Act no. 1827, dated June 8, 1931. See Resmi Gazete (Official gazette), 13. 06. 1931-1821, accessed September 27, 2016, http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/1821. pdf&main=http://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/1821.pdf.

وعلى مَرِّ خمسة عشر عاماً تقريباً أُجبر الدين على الصمت والتخفِّي عن الفضاء العام، والخضوع لتدخُّل الدولة، حتى عُدَّ محظوراً سياسياً من قِبَلِ الدولة العلمانية حديثة النشأة ومن قِبل أيديولوجيتها (الكمالية).

في أثناء تشكُّل الجمهورية التركية اعتُرف بـ«العلمانية الفاعلة»؛ على غرار النموذج الفرنسي؛ لتكون أنموذجاً أساسياً للعلمانية التركية[١٦]. ومن الأمثلة التي تؤكد هذا النموذج الذي يقوم على توجيه الدين؛ الذي انتهجته حكومة حزب الشعب الجمهوري في بداياتها عام ١٩٢٨م: القيام بحذف المادة التي تعترف بالإسلام ديناً للدولة، وتغيير لغة الأذان إلى اللغة التركية.

ورغم إعلان الفصل بين الدين والدولة بشكل واضح؛ إلا أن حكومة حزب الشعب الجمهوري لم تكفّ عن التدخُّل السافر في المسائل والشؤون الدينية؛ لذا لم تتبنَّ الدولة في عهد الجمهوريين الأُول وجهة نظر علمانية تتحكم في الدين فحسب؛ بل صاغت فهمها الديني الخاص ذا الطابع القومي والعلماني الذي تم فرضه بقوة على المجتمع.

وقد لُوحظ بعد أربعينيات القرن العشرين تعاظُم القلق والإحباط الاجتماعيين اللذين نجما عن سياسات حزب الشعب الجمهوري في بدايته؛ تلك السياسات التي كانت معاديةً للمجتمع والدين؛ وهو ما أدى إلى تفاقم التوتر بين الشارع والنُّخَب الحاكمة[١٧]؛ لذا فمن المحتمل أن يكون الإحباط الديني للمجتمع هو مصدر الضغط الذي أدى إلى تحوُّل الممارسة السياسية إلى نظامٍ متعدد الأحزاب.

ومنذ ذلك الحين - أربعينيات القرن الماضي - ونتيجة لهذا التحوُّل خرج حزب التنمية الوطني (*Milli Kalkınma Partisi*)، والحزب الديموقراطي (*Demokrat Parti*) إلى النور عامي ١٩٤٥م و١٩٤٦م على التوالي، لكنَّ اللحظة التاريخية بالنسبة إلى رئاسة الشؤون الدينية كانت صعود الحزب الديموقراطي إلى السلطة في عام ١٩٥٠ م؛ فحتى ذلك الوقت كان حزب الشعب الجمهوري هو الحزب الوحيد في السلطة؛ وهو ما عزَّز سياسة التدخُّل في توجيه الدين، لكن لحسن الحظ، كان الحزب الديموقراطي، برئاسة رئيس

(16) İştar Gözaydın, "Management of Religion in Turkey: The Diyanet and Beyond," in *Freedom of Religion and Belief in Turkey,* ed. Özgür Heval Çınar and Mine Yıldırım (Newcastle, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2014), 16.

(17) Kaya, "Balancing Interlegality," 83.

الوزراء عدنان مندريس، يملك جدول أعمال سياسياً واضحاً معتدلاً ومرحِّباً بالإسلام، وبرئاسة الشؤون الدينية.

ومنذ الخمسينيات الميلادية، بدأت الرئاسة تؤدي دوراً مهماً في صياغة الفضاء الديني العام في تركيا، فتبنَّت الموقف الذي رأت فيه ملامح الانسجام مع المجتمع والدولة؛ وهو موقف يمثل مقاربةً عقائديةً وأيديولوجيةً تقوم على التجديد والتحديث في فهم الإسلام، ويستند إلى نصوصه المرجعية من قرآن وسُنَّة، ويستنير أيضاً بالعقل والعلم(١٨).

لقد وُسِّعت دائرة مسؤوليات رئاسة الشؤون الدينية بين الخمسينيات والسبعينيات الميلادية؛ ليس لتشمل الإدارة الضيقة لما يخص العقائد والعبادات فحسب؛ بل لتقوم بتطبيق الأخلاق الإسلامية وتوعية المجتمع بالإسلام؛ سدّاً للفراغ الذي خلفته مدة الجمهوريين المبكرة، التي لم تستوعب دور الإسلام في تكوين الثقافة والهُوية والقيم الأخلاقية التركية؛ لذا في اللحظة التي أُزيح فيها الحزب الديموقراطي من السلطة على إثر الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠م، تفطَّن النظام العسكري الجديد إلى أهمية الدين، وأيد رئاسة الشؤون الدينية ووجودها، من خلال التشريعات القانونية التي منحت الرئاسة سلطة تعليم الناس الإسلام وقيمه الأخلاقية؛ حيث ينص القانون (٦٣٣) الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٦٥م على أن نطاق خدمات رئاسة الشؤون الدينية يشمل ما يلي: «تطبيق الأعمال المتعلقة بالمعتقدات والعبادات والأسس الأخلاقية للإسلام، وتوعية الناس بأمور الدين، وإدارة أماكن العبادة»(١٩).

لكنَّ بعض الباحثين ينتقدون هذا القانون بتأكيدهم أن تحقيق مبادئ الإسلام الأخلاقية بواسطة رئاسة الشؤون الدينية يعكس أيديولوجية تناقض جوهر العلمانية؛ التي هي واحدة من مبادئ الدستور التركي التي لا رجعة عنها؛ فتنتقد مثلاً الباحثة غوزيدين Gozaydın تكليف رئاسة الشؤون الدينية بتعليم الناس الإسلام وقيمه الأخلاقية قائلةً:

---

(١٨) هذه المادة التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة (Devletin dini din-i İslamdır) أُضيفت إلى دستور ١٩٢٤م، ثم حُذفت نهائياً في عام ١٩٢٨م.

(١٩) نص المادة الأولى في هذا القانون الذي يحدد واجبات رئاسة الشؤون الدينية: «تم إنشاء رئاسة الشؤون الدينية من أجل إدارة الشؤون المتعلقة بالأسس العقائدية والتعبدية والأخلاقية للدين الإسلامي، وتوعية المجتمع بالدين، وتنظيم أماكن العبادة».
See act no. 633, dated July 22, 1965. See Resmi Gazete (Official gazette), 02. 07. 1965-12038, accessed September 28, 2016, http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http://www.resmigazete.gov. tr/arsiv/12038.pdf&main=http://www.resmigazete.gov.tr/arsiv/12038.pdf.

من الممكن تعليل تقديم جهة إدارية لخدمات تلبي الاحتياجات العامة اليومية لممارسة شعائر الإسلام في ظل «الخدمات العامة»؛ حيث إن غالبية السكان ينتمون إلى الإسلام؛ إلا أن هذه المنظمة تُكلَّفُ وظيفةً مضمونها القانوني غير واضح تتمثل في «ممارسة الشؤون المتعلقة بالمعتقدات وتوعية الناس بأمور الإسلام وجوانبه الأخلاقية». وهذا يدل على أن الدولة تفضل استخدام المنظمة كأداة أيديولوجية بطريقة تختلف عن غرض النخبة المؤسِّسة للدولة أول الأمر. إن هذه الصياغة لقضية سياسية – كتنظيم الدين في دولة علمانية – لتكشف عن اختيار الدولة لنشر وحماية دين معين، وهو أمرٌ لا يتفق أبداً مع فكرة الدولة العلمانية[٢٠].

على مستوى نظري، ينبع الجدل الدائر حول وجود رئاسة الشؤون الدينية من كيفية تعريف أو تصوُّر العلمانية في تركيا؛ فكثير من الأكاديميين والباحثين يتصورون أن العلمانية ظاهرة ثابتة، مثل الباحثة غوزيدين، غير أن تطويع مفهوم العلمانية يكون مختلفاً في مناخات اجتماعية وسياسية أخرى على حسب إيقاعها اللاهوتي والعملي؛ وبما أن كل مجتمع له قِيَمُهُ وظروفه الثقافية والسياسية والاجتماعية المتفاوتة، فإن تصُّور العلمانية وتطبيقها في نُظُم سياسية وقانونية مختلفة يعكس حتماً قيم البيئة المحيطة وظروفها في أثناء عملية صياغة النظام السياسي والقانوني؛ لذا فمن المهم هنا تحديد تصوُّر العلمانية في تركيا وتعريفها؛ بل من الضروري طرح سؤال: هل يمكن اعتبار مفهوم العلمانية في تركيا تسويةً إجرائية تشهد تطوراً تدريجياً، وليس ظاهرةً ثابتَةً؟

يؤكد الباحث كايا هذا التعقيد والغموض عندما يقول: «إن هذا [مفهوم العلمانية] أحد أهم المآزق في النظام السياسي التركي، وهو – على ما يبدو – بسبب عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه»[٢١].

لقد ظهرت العلمانية في السياق التركي بوصفها ظاهرة سياسية «إجرائية» تم تبنِّيها أول الأمر، لكنها ما زالت تتخذ مسارات تاريخية متنوعة عوضاً عن كونها أيديولوجيا راسخة. ويمكننا أن نلحظ صيرورة هذا التطور الذي تكتسبه العلمانية في السياسات المختلفة التي تتبناها القوى السياسية الحاكمة تجاه الدين، وتلحق بذلك السياسات تجاه رئاسة الشؤون الدينية.

(20) Gözaydın, "Management of Religion in Turkey," 17.

(21) Kaya, "Balancing Interlegality," 83.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة أن نتناول بشكل مباشر السياق التاريخي والسياسي والأيديولوجي الذي عاشته تركيا بين الستينيات والسبعينيات الميلادية؛ لكي نفهم السبب الكامن خلف سَنِّ نوع من التنظيم الدستوري المرتبط بتحديد مسؤوليات رئاسة الشؤون الدينية. لقد سُنَّ قانون (٦٣٣) في تلك الحقبة، إبان الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠م)، حيث ازداد توغُّل الأيديولوجيات اليسارية والاشتراكية في المجتمع التركي؛ وهو ما ولَّد توترات سياسية واجتماعية بين التيارات اليمينية واليسارية[٢٢]؛ فكان لهذه التوترات أثر سلبي في وحدة تركيا وتضامنها الاجتماعي، وترتب على ذلك جهد شاق من قِبَلِ الدولة في تهدئة الوضع غير المستقر باستخدام الدين بوصفه وسيطاً تأليفياً قدَّمت معه رئاسةُ الشؤون الدينية الإسلامَ بوصفه بُعداً سلمياً وتآلفياً يتصدر الحراك الاجتماعي. وحين وُظِّف الإسلام على الصعيد الاجتماعي بوصفه أداة قومية تعزز بشكل تدريجي القومية التركية، بدأ يُنظر، والحال كذلك، إلى رئاسة الشؤون الدينية على أنها وسيلة الدولة التي تدعو إلى التضامن الاجتماعي ضد هذه الصراعات المحفوفة بالمخاطر؛ مثل الشيوعية.

وقد اتخذت رئاسة الشؤون بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠م دور مؤسسة هدفها توحيد الناس الذين يعيشون في تركيا، وخاصة في إطار الأجواء السياسية للانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠م؛ حيث يمكن الإشارة إلى الجهود الرامية إلى صناعة أيديولوجيا تُدعى المركَّب الإسلامي- التركي (Turk-İslam sentezi) بوصفها لبِنةً تحدد اللوائح القانونية المتعلقة بواجبات رئاسة الشؤون الدينية، طمحت فيها أيديولوجيا التوليف الإسلامي - التركي إلى الجمع بين الروح التركية والإسلام والحداثة من خلال التشديد على الرابط بين الدولة التركية والقومية والإسلام[٢٣]. ويركز الجانب الرئيس من هذه الأيديولوجيا في صهر الإسلام والروح التركية والحداثة في كيان واحد، وبناءً على ذلك جَمْعُ كل من يعيش في تركيا تحت سقف واحد؛ فمن الممكن وصف المادة رقم (١٣٦) من الدستور الحالي - دستور ١٩٨٢م الذي اعتُرف به عقب انقلاب ١٩٨٠م العسكري

(22) Ibid., 85.

(23) Öztürk, "Turkey's Diyanet under AKP Rule," 620 - 621 and 622; Emre Ünlücayaklı, "The Official Discourse in Religion in Post-1980 Turkey: The Official Boundaries of the Religious Field, National Belonging and Heritage" (PhD thesis, McGill University, 2012), 99 – 108; and Thijl Sunier, Nico Landman, Heleen van der Linden, Nazlı Bilgili, and Alper Bilgili, Diyanet: The Turkish Directorate for Religious Affairs in a Changing Environment, (VU University Amsterdam and Utrecht University, 2011), 100, accessed January 25, 2017, http://www.fsw. vu.nl/nl/Images/Final%20 report%20Diyanet%20February%202011_tcm30-200229.pdf.

- بأنها إحدى الاعتبارات الأولى لأيديولوجيا المركَّب الإسلامي- التركي بشأن رئاسة الشؤون الدينية، فهذه المادة تنص على أن: «رئاسة الشؤون الدينية، التي هي ضمن الإدارة العامة، تتولى مهامها المنصوص عليها في قانونها الخاص وفقاً لمبادئ العلمانية بمنأى عن جميع الآراء والأفكار السياسية، وتهدف إلى التضامن القومي والنزاهة العامة»[٢٤].

وكما هو منصوص عليه صراحةً في المادة (١٣٦)، فإن رئاسة الشؤون مكلفة واجب توفير التضامن والنزاهة القوميين في إطار مبدأ العلمانية. ويقيِّم الباحثان تيرنر وأرسلان هذه المادة عندما يصفان رئاسة الشؤون الدينية بقولهما: «إن رئاسة الشؤون الدينية - التي تحتكر التمثيل العام للإسلام بالنسبة إلى الدولة العلمانية - مثلت دوراً مهماً في ابتداع التعبير عن الوحدة القومية في المجال الديني»[٢٥]. ومن وجهة نظر الباحثَيْنِ المذكورين فإن الدولة تستخدم رئاسة الشؤون الدينية لنشر إسلام قومي في وقت يتزامن مع بروز الجماعات الدينية المختلفة، والتأويلات المتعددة للإسلام التي تهدد الوحدة القومية[٢٦]. ومع إمكانية تحديد المكونات القومية في تصريحات وتفسيرات وخطابات رئاسة الشؤون الدينية؛ إلا أن اهتمام الرئاسة الأساسي يظل هو ضمان الوحدة الاجتماعية وليس ابتداع إسلام ذي نزعة قومية. ويشهد على ذلك ما قامت به الرئاسة في زمن التوتر الشديد بين الأكراد والأتراك؛ حيث ركزت جهودها في البعد السلمي والتآلفي للإسلام من أجل تعزيز العلاقات السلمية - على الأقل - بين الأكراد والأتراك المسلمين.

وبالنظر إلى المادة (١٣٦)، فمن غير المبرَّر انتقاد الرئاسة وأنشطتها بوصفها مؤسسة تتبنى أيديولوجيةً قومية. ويشير السيد إرديم Erdem، ملحق الشؤون الدينية بالقنصلية العامة التركية في نيويورك، إلى تماهي هذه الأبعاد القومية في أنشطة وخطابات الرئاسة مع دستور جمهورية تركيا؛ حيث صرح بالتالي:

(24) *Türkiye Büyük Millet Meclisi, Türkiye Cumhuriyeti Anayasası*, (Constitution of the Republic of Turkey), Law no. 2709; Date of Acceptance, 7.11. 1982; accessed September 16, 2016, https://www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa82.htm; and Constitution of Republic of Turkey, 1982, Article 136, accessed September 16, 2016, https://global.tbmm.gov.tr/docs/constitution_en.pdf.

(25) Turner and Arslan, "State and Turkish Secularism," 211 - 212.

(26) Ibid., 212.

تحاول رئاسة الشؤون نشر مبادئ الإسلام المتوافقة مع المبادئ التي حددها دستور جمهورية تركيا؛ مثل الوحدة والتعاون بين الشعب التركي. وهي تحقق ذلك من خلال سعيها نحو التضامن والوحدة والوطنية واستمرارها في التعالي على أي وجهات نظر أو أفكار سياسية. إن قبول الرئاسة لكل الاختلافات على أنها جزء من ثراء البلاد يحذر المجتمع من الأنشطة السلبية لمختلف الحركات المدمرة والضارة والطائفية، وينبه الأمة بشأن السلوكيات والعادات الخطيرة والضارة وغير الأخلاقية؛ التي من شأنها أن تُضعِفَ الأمة ماديّاً وروحيّاً، وتؤدي إلى عدم استقرارها اجتماعياً»[٢٧].

وفي تصوُّر إرديم، تظهر رئاسة الشؤون الدينية بوصفها مؤسسة حكومية هدفها توفير الخدمات الدينية والدعوية للمجتمع بناءً على الوحدة القومية المنبثقة من البعد الموحّد في الإسلام؛ وهذه الأيديولوجيا - على ما يبدو - تجد منابعها في الصراع الذي نشأ بين الأعراق الكردية والتركية في ذلك الوقت. وفي حقيقة الأمر إن الإسلام جزء لا يتجزأ من حياة المسلمين في تركيا، بِغَضِّ النظر عن الهوية العرقية، ورئاسة الشؤون تتجلى بلا شك بوصفها جهازَ دولةٍ صُمِّم ليكون حليفاً وشريكاً في ضمان التناغم والتضامن الاجتماعي.

لقد حدد دستورا ١٩٦١م و١٩٨٢م الواجبات والمسؤوليات الرئيسة لرئاسة الشؤون، وفي ضوء هذه اللوائح الدستورية، فإن المهمة الأبرز والملحوظة لتلك المؤسسة هي إثراء ونقل المعرفة، وتحديداً المعارف الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن وصف واجبات الرئاسة، كما جاء في هذين الدستورين، على النحو التالي:

- أن تكون الرئاسة فوق كل وجهات النظر والأفكار والأنشطة السياسية في تركيا وحول العالم.
- أن تدير الشؤون الدينية الإسلامية المتعلقة بالعبادة والمعتقد والسلوك.
- أن تُفَقِّه المجتمع بشأن المسائل الدينية عبر أنشطة من قبيل الوعظ وتنظيم المؤتمرات والإجابة عن أسئلة الناس الدينية.
- أن تحتوي المجتمع بأكمله، وأن تؤدي دوراً إصلاحياً وتآلفياً بين أعضائه؛ من خلال احترام اختلافاتهم.

(27) Erdem, "Religious Services in Turkey," 210.

- أن تمنح الخدمات الدينية حمايةً وتعزيزاً للاستقرار الاجتماعي والسلمي والوحدة الوطنية والتضامن، وأن تحذر المجتمع التركي من الأنشطة السلبية والوخيمة لمختلف الحركات الخطيرة والمثيرة للانقسام والطائفية.
- أن ترشد وتُنَوِّرَ المجتمع التركي بشأن السلوكيات غير الأخلاقية الخطيرة والمدمرة التي تقود إلى التفكك الاجتماعي وتقويض القيم الروحية والمادية للمجتمع.
- أن تتبنى نهجاً يتفهم ويُقَدِّرَ تقاليد وطموحات ومقدسات المجتمع الذي تقوم بخدمته.
- أن توفِّر الخدمات الدينية المتعارف عليها المتمثلة في السلوك القويم، مع الاستنارة بالتطورات التقنية والعلمية الحالية، والمرافق الإصلاحية، والتاريخ الموروث (التجارب التاريخية المشتركة بين المسلمين).
- أن تنقُل الفقه الذي أنتجته المعاهد الدينية الثلاثة والعشرون في تركيا لكل من المجتمع التركي والعالم.
- أن يكون لديها علماء رسميون على مستوى عالٍ من التعليم لقيادة المجتمع، وتوضيح مشكلات المجتمع الدينية، والإجابة عن أسئلته المتعلقة بالدين.

تَعُدُّ المادة (١٣٦) في دستور ١٩٨٢م مفهومَ العلمانية حصراً على تركيا، وبناءً عليه توفير الغطاء الرسمي لرئاسة الشؤون الدينية؛ وهو ما يكفل توليد النموذج التركي للعلمانية بطابعه الفريد والمتغيِّر. وبغض النظر عن أن المصدر الأيديولوجي للعلمانية التركية هو النموذج الفرنسي الذي يتبنى الفصل الكامل بين الكنيسة والدولة بوقف أي دعم للدين، فإن التطبيق العملي للعلمانية في تركيا يظل مختلفاً عن التطبيق الفرنسي[٢٨]. إن استمرار دعم الدولة للدين في تركيا يشير بقوة إلى الفرق الواضح والرئيس بين العلمانية التركية والعلمانية الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وضع رئاسة الشؤون الدينية محمي بموجب المادة (٨٩) من قانون الأحزاب السياسية[٢٩]. وهذه المادة – التي لا تزال

(28) Öztürk, "Turkey's Diyanet under AKP Rule," 622 – 623, and Kaya, "Balancing Interlegality," 84.

(٢٩) تنص المادة التاسعة والثمانون من القانون على ما يلي: «لا يجوز للأحزاب السياسية أن تتصرف بما يتعارض مع أحكام المادة (١٣٦) من الدستور المتعلقة برئاسة الشؤون الدينية، التي تشير إلى أنها تتولى مهامها المنصوص عليها في قانونها الخاص، وفقاً لمبادئ العلمانية، في معزل عن جميع الآراء والأفكار السياسية، وتهدف إلى التضامن القومي والنزاهة العامة في حدود الإدارة العامة».

See act no. 2820, dated April 22, 1983. See Resmi Gazete (Official gazette), 24. 04. 1983-18027, accessed March 14, 2016, http://www.mevzuat. gov.tr/MevzuatMetin/1.5.2820.pdf.

سارية – تحظر على جميع الأحزاب السياسية اقتراح إلغاء الرئاسة. بعبارة أخرى: إن مكانة رئاسة الشؤون راسخة جداً مثل مبدأ العلمانية الذي لا رجعة عنه ضمن الدستور التركي، بصرف النظر عن الإدارات السياسية المتجددة باستمرار التي تنتهج سياسات متباينة فيما يتعلق بالمؤسسة الدينية؛ مع أنه يمكن تفسير هذه المادة التي تحظر على جميع الأحزاب السياسية محاولة إلغاء الرئاسة بشكل غير صحيح؛ عند اقتراح أن العلمانية التركية لديها بعض أوجه الشبه بالنسخة العلمانية الأمريكية؛ فالأخيرة تحظر إدخال أي أنشطة تشريعية تُشَرِّعُ لوضع قانون يؤسس لدين ما، وتفضل تفسير العلمانية بأنها: حيادية الدولة تجاه الأديان؛ في حين تنصُّ تركيا – على وجه التحديد – على تنظيم قانوني يحمي وجود رئاسة الشؤون، وبالطبع يحمي الإسلام[٣٠]؛ وهو مثال يتضح من خلاله الفرق بين الصيغتين التركية والأمريكية للعلمانية. ويؤكد الباحث كايا بشكل قاطع البعد المميز للعلمانية التركية عندما يقول:

يجب على المرء أن يعترف، وأن يكون على بينة من حقيقة أن تركيا قد أبدعت طريقتها العلمانية الخاصة في شكل نموذج متفرد؛ ما زالت مستمرة في صقله في ضوء العوامل المحلية والدولية. ولذلك، فإن أي نقاش جاد حول العلمانية التركية يجب أن يتسم بالفطنة حينما يحاول الوصول إلى تصوُّر واضح، سواء حول شكلها أم حول مقارنتها؛ فمن الواضح أنها حالة خاصة في ذاتها[٣١].

من هنا، تُقدِّم لنا المادتان (٨٩، و١٣٦) الخصائص التي تتميز بها العلمانية التركية من العلمانية المعمول بها في دول أخرى؛ بل من المناسب التعليق على أن الدولة التركية لم تَسِرْ خلف النموذج الفرنسي للعلمانية؛ بل شكَّلت لنفسها نموذجاً محدداً يعترف بالروابط الاجتماعية الجوهرية بين الدولة والمجتمع والدين[٣٢]. ويُمكِّن هذا الاعترافُ الصريحُ بحضور قوة الدين عن طريق رئاسة الشؤون الدينية الدولةَ من إدارة هذه الشبكة المعقدة بين القوى الثلاث بشكل حازم. إن نظام تركيا هو نظام متفرد من العلمانية الذي لا يمكن غض النظر عن تجليات الإسلام فيه؛ وهو ما يجبر قوى الدولة على أن تكون واقعية تجاه رؤيتها للعلمانية ومقاربتها للدين.

(30) Kaya, "Balancing Interlegality," 84 – 85, and Gözaydın, "Management of Religion in Turkey," 13.
(31) Ibid., 85.
(32) Ibid., 85.

في أعقاب انقلاب ١٩٩٧م العسكري في تاريخ تركيا المعاصر، كان من الممكن أن نلحظ مرة أخرى سياسات الدولة التي تدخَّلت في مرافق وأنشطة الرئاسة؛ حيث بذلت الرئاسة في أثنائه جهداً عظيماً لتبقى متماشيةً مع العلمانية مكوناً مقدساً للدولة. إن سياسات انقلاب ١٩٩٧م العسكري تشبه كثيراً موقف حزب الشعب الجمهوري في بدايته تجاه رئاسة الشؤون الدينية. ويمكن التأكيد، بشكل مشروع، أن العقوبات الإصلاحية والتدخُّلية الصارمة التي قام بها حزب الشعب الجمهوري في مرحلته الأولى، قد خرجت من القبر بعد خمسين عاماً تقريباً.

وبغض النظر عن كون العلمانية - كما يزعم أحد أركان الجمهورية التركية - تعني فصل الشؤون السياسية للدولة عن الشؤون الدينية، فما تزال بعض الأحداث الصريحة لممارسات الدولة حتى اقتراب الألفية الثالثة تبرهن على أن رئاسة الشؤون لا تزال مقيَّدة من قِبَلِ الدولة ومعرَّضة لتدخُّلها؛ فعلى سبيل المثال؛ كانت الرئاسة بعد الثامن والعشرين من فبراير ١٩٩٨م مجبرةً على توحيد نشاطاتها، خاصة فيما يتعلق بمضمون خُطب الجمعة وعيدي الفطر والأضحى[٣٣]. ويمكن اعتبار ذلك أحد التدابير التي اتخذتها الحكومات العلمانية المتعاقبة للسيطرة على الأنشطة الدينية لرئاسة الشؤون وموظفيها؛ حيث استمرت مركزية أنشطتها حتى وقت قريب؛ لذلك لا يمكن المجادلة في أن الرئاسة دائماً ما قامت بواجباتها وأنشطتها ضمن إطار الدولة الرسمي والأيديولوجي.

لكنْ كانت هناك محاولات جادة للتوفيق بين نمط الحياة الحديث والحدود الدينية منذ تولِّي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢م[٣٤]. لقد أنتجت هذه المحاولات في مواءمة المعايير التقليدية والحديثة نمطَ حياةٍ هجيناً؛ وهي ظاهرة اجتماعية تجعل من مكانة رئاسة الشؤون في تركيا أمراً طبيعياً، ففي المدة بين عامي ١٩٦٥م و٢٠١٠م لم يكن هناك تشريع يتعلق بالتنظيم الحكومي للرئاسة، بينما هيكلها التنظيمي «كثيراً ما توسَّع عبر تشريعاتٍ ثانوية»[٣٥]. ففي عام ٢٠١٠م، عندما كان الجو الاجتماعي

(33) Ersin Çelik, "Diyanet'in Acı Tarihi" (Diyanet's Painful History), *Yeni Şafak* (New dawn newspaper), June 2, 2016, accessed March 9, 2017, http://www.yenisafak.com/hayat/diyanetin-aci-tarihi-2474830.

(34) Kaya, "Balancing Interlegality," 116.

(35) Ibid, 122.

السياسي، والاجتماعي الديني، مواتيين، تم سَنُّ القانون رقم (٦٠٠٢) الذي أدى إلى بعض التغييرات في بنية ووضع الرئاسة[٣٦]، وزاد هذا القانون تحديداً من توغُّل وضع الرئاسة البيروقراطي، حيث تمت ترقية رئيسها إلى «وكيل وزارة»[٣٧].

ويعلق الباحث كايا على القانون رقم (٦٠٠٢) بأنه كان «انتصاراً بيروقراطياً لرئاسة الشؤون الدينية، بل يجسد تطلعاتها في أن تكون أكثر اندماجاً في تنظيم الدولة، وليست منفصلةً عنه. وقد تكون صعوبة فصل الدولة عن الدين هي العامل الرئيس الذي استلزم تعزيز الروابط بينهما»[٣٨]. ورغم القيود الرسمية القانونية المتعلقة بالرئاسة، إلا أنها استطاعت تحقيق مستوى عالٍ من المصداقية العلمية وحرية التعبير اللتين تمت المصادقة عليهما من قِبَلِ الدولة والشعب.

لقد بدأ تصوُّر العلمانية بين الناس بعد تولِّي حزب العدالة والتنمية يتبدل إلى فهم أكثر مرونة وانعكاساً للواقع، فهو نوع من التنازل الذي تكون فيه الحريات الدينية والعلمانية مضمونة نسبياً[٣٩]. وقد كان لهذا التبنِّي الصريح أثره الاجتماعي في موقع الرئاسة؛ حيث أصبح لها مصداقية أكبر، وتم الاعتراف بأنها مؤسسة تنقل المعرفة الأصيلة وتعزز الرفاهية والوحدة والسلام في المجتمع.

إن وجود كيان مثل رئاسة الشؤون الدينية يجعل من العلمانية التركية نموذجاً «مثالاً حياً» للعلمانية الإسلامية. ويجدر بالذكر أنه في السنوات الأخيرة (منذ ٢٠٠٢م)، برزت الرئاسة مؤسسةً قادرةً على التوافق بشكل متسق ومتناغم مع الديموقراطية الليبرالية. وقد استطاعت الرئاسة تعليم الناس الشعائر الدينية والإسلام الحقيقي بطريقة معتدلة سمحة من خلال تأكيدها البعد الموحد للإسلام، والتاريخ المشترك بين المسلمين؛ فإنَّ مَنْعَ إساءة استخدام الدين واستغلاله أمر ضروري لحماية أمن الدولة ووحدتها وتضامنها؛ لذا يمكن اعتبار الرئاسة الوصي الأمثل الذي يتركز هدفه في منع انتشار الأفكار المتطرفة وغير الصحيحة تحت غطاء الإسلام.

(36) Act no. 6002, dated July 1, 2010. See Resmi Gazete (Official gazette), 13. 07. 2010-27640, accessed October 10, 2016, http://www.resmigazete.gov.tr/main.aspx?home=http%3A%2F%2Fwww.resmigazete.gov.tr%2Feskiler%2F2010%2F07%2F20100713.htm&main=http%3A%2F%2Fwww.resmigazete.gov.tr%2Feskiler%2F2010%2F07%2F20100713.htm.

(37) Act no. 6002.

(38) Kaya, "Balancing Interlegality," 184.

(39) Öztürk, "Turkey's Diyanet under AKP Rule," 627.

إن هدف رئاسة الشؤون هو إنتاج معرفة أصيلة عن الإسلام من خلال مبادئها وفهمها ومنهجها العلمي، وتعزيز نسخة موحدة من الإسلام تستند إلى المراجع والنصوص الشرعية: القرآن والسُّنَّة. ولم يدرك كل من تيرنر وأرسلان التحوُّل الذي مرت به الرئاسة فادَّعيا أنه «لا تزال الدولة التركية في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية تُروِّج وتُعَرِّفُ صيغتها «الصحيحة» للإسلام وتقرر الطريقة التي تحتضنه بها»[٤٠]. وعلى إثرهما أيضاً تدعي الباحثة غوزيدين أن هناك قواسم مشتركة بين عقلية وسياسة حزب العدالة والتنمية وبين حكومة حزب الشعب الجمهوري في أوائل عهد الجمهوريين تجاه الرئاسة؛ وهي تجزم بذلك دون الأخذ في الحسبان الطابع التحوُّلي مع مرور الوقت لموقع الرئاسة، فتقول: «إن الفرق بين فترة الجمهوريين في بداية تأسيس الدولة وخطابها الكمالي شديد اللهجة، وبين العقد الأخير الذي تعاقبت فيه حكومات حزب العدالة والتنمية الموالية للإسلام، هو قليل جداً عما كان متوقَّعاً فيما يتعلق بالأنشطة الدينية خارج رقابة الدولة»[٤١]. ويترتب على هذا التحليل أن رئاسة الشؤون الدينية تحاول نشر وغرس نسخة الإسلام الخاصة بحزب العدالة والتنمية في المجتمع، لكن على العكس من ذلك؛ فعندما يُؤخَذ في الحسبان حراك رئاسة الشؤون الدينية ونشاطها الجوهري؛ سواء في إنتاج المعرفة الإسلامية أم في التواصل مع المسلمين في جميع أنحاء العالم، يتبين تعنُّت هذا التحليل؛ بل تبنَّت رئاسة الشؤون الدينية في الآونة الأخيرة أيديولوجيا أو نهجاً جديداً يحاول أن يفهم ويقدِّر التقاليد والطموحات والمقدسات والثقافات المتنوعة بين المسلمين بطريقة تكاملية تدعوهم إلى الاجتماع تحت سقف الإسلام؛ لذا ترى الرئاسة في هذا الصدد الاستقرارَ القوميَّ أمراً يقوم على مفاهيم دينية، مثل: المصلحة العامة، والمقاصد الشرعية[٤٢].

ويؤكد ملحق الشؤون الدينية إرديم أن تركيا ما زالت ناجحة جداً في الجمع بين الثقافة الإسلامية والديموقراطية والعلمانية، حيث تؤدي رئاسة الشؤون الدينية، في هذا الصدد، دوراً بالغ الأهمية في تبنِّي الفضاء العام لهذه القيم، وتحقيق التوازن في المجتمع بما ينسجم معها. وهذه الخصائص تجعل من تركيا مثالاً فريداً في كيفية دعم أمة مسلمة للديموقراطية القائمة على العلمانية والأعراف الديموقراطية. وفي هذا، تُعَدُّ رئاسة الشؤون

(40) Turner and Arslan, "State and Turkish Secularism," 221.

(41) Gözaydın, "Management of Religion in Turkey," 18.

(42) Kaya, "Balancing Interlegality," 69.

الدينية مثالاً جيداً على تقديم الخدمات الدينية وفقاً للقيم الإسلامية ومبادئ العلمانية[٤٣].

إن رئاسة الشؤون الدينية من وجهة نظر إرديم تمثِّل جهةً إداريةً من جهات الدولة تحقق التوازن بين الدين والمجتمع والديموقراطية. وتصوُّرُه هذا يُعبِّر عن دور الرئاسة ووظيفتها في تركيا عقب صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. ويمكن توصيف رئاسة الشؤون الدينية بأنها نواةٌ تجمع بين الإسلام والعلمانية، تقوم على تجلية صورة إسلام معتدل، خاصة في ضوء الأجندة التي تلحُّ على إظهار روح الوحدة عبر الدين؛ لذا من الممكن تسمية حصيلة جهود رئاسة الشؤون الدينية «تديُّن ديانات» الذي يمزج بين القيم الإسلامية والقيم التركية الرسمية والمعاصرة.

ونتيجةً لمقترح تركيا حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - وهو المقترح الذي يتطلب تأكيد حزب العدالة والتنمية الدائم قيمَ الليبرالية والديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني - تم الدفع برئاسة الشؤون الدينية إلى النقد الذاتي والتجديد، وذلك بقصد الوصول إلى تصوُّر يسع مشكلات العصر التي تواجه جميع المسلمين من الأتراك وغيرهم. وقد ترتب تدريجياً على هذا النقد الذاتي: وضع استراتيجية شاملة تستند إلى أسمى غايات الشريعة الإسلامية وقيمها العامة، التي لا تنفصل عن النظرة الإنسانية، ويمكن أن يُطلَق عليها: «الإسلام التكاملي».

إن هذه التغيُّرات المستمرة في سياسة الدولة الداخلية والخارجية تظهر، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، في سياسة الرئاسة نفسها. ويكرر الباحث كايا تأكيد ذلك في خلاصته بقوله: «حراك رئاسة الشؤون الدينية في أي اتجاه مرهون بتغيُّر المناخ السياسي الذي تحدده مختلف الظروف السياسية والاجتماعية في البلاد»[٤٤]. وعلى ما يبدو فإن استراتيجية حزب العدالة والتنمية السياسية البارعة - التي تعرض الدين كخاصية اجتماعية لا غنى عنها، والعلمانية كمبدأ دولةٍ لا رجعة عنه - تصب في مصلحة رئاسة الشؤون الدينية؛ سعياً إلى أن تكون مؤسسةً بعيدة عن السياسة وأكثر استقلالاً في الألفية الثالثة.

إن تعيين مَنْ يشغل أعلى منصب في رئاسة الشؤون الدينية هو من صلاحية رئيس الوزراء منذ تأسيس الرئاسة (١٩٢٤م)؛ حيث يتم تعيين رئيس الرئاسة من قِبَلِ رئيس جمهورية

(43) Erdem, "Religious Services in Turkey," 213.

(44) Kaya, "Balancing Interlegality," 250.

تركيا؛ بناءً على توصية مكتب رئيس الوزراء. ومع كون رئاسة الشؤون الدينية جزءاً من آلية ونظام الدولة البيروقراطي - وهو ما يُحمِّلها عبء المسؤولية العامة - فإن طابعها المدني يستلزم منحها بنيةً مستقلةً ومنفردةً عن الدولة؛ لذا بينما ينبع طابعها العام من بنيتها التنظيمية التي تقوم على الأنظمة الدستورية وقوانين وقرارات مجلس الوزراء، فإن طابعها المدني يتشكل من خلال تلبية احتياجات المسلمين الذين يعيشون في دولة تركيا ذات الغالبية المسلمة.

إن طابع الرئاسة المدني يستلزم قيامها بدور مؤسسة عامة مستقلة في إنتاج العلوم الدينية ونشرها بين الناس؛ فقد أُنشئت كي تستجيب لحاجة سكان الدولة المسلمين إلى تعليمهم الدين في ضوء المصادر الشرعية الأصيلة. ويظل ما تتمتع به الرئاسة من حرية ممارسة الأنشطة العلمية والفكرية المتعلقة بالقضايا الإسلامية محدوداً ما دامت طريقة تعيين كبار إداريها - وحتى رئيسها - تدل بشكل واضح على خضوعها للدولة والسلطة السياسية. وبعبارة أخرى: لا يزال للسلطة السياسية حق التدخُّل في إدارة الشؤون الدينية للبلاد، حتى في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية؛ فمن الناحية النظرية، ستحظى رئاسة الشؤون بالبنية المستقلة التي تستحقها كمؤسسة مدنية حين تمتلك الحق في الموافقة على من يرأسها، وحين يكون مستشاروها من ذوي المكانة العالية.

إن رعاية رئاسة الشؤون لمشاريع ممتدة ومتنوعة تهدف إلى دمج الأكراد والعلويين في سياق عملية التكامل الأوروبي - التي تم التعجيل بها من قِبَلِ حزب العدالة والتنمية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤م - من الممكن أن تُعلِي تدريجياً من مكانتها بوصفها مؤسسة دينية في تركيا والساحة الدولية معاً؛ فأواصر رئاسة الشؤون الدينية الدولية المتنامية لها أهمية عالية؛ ليس فقط بالنسبة إلى الأتراك خارج تركيا، ولكن أيضاً لكل ما يمت إلى الإسلام بِصِلَةٍ عالمياً، وهو ما يعني أنه يجب تحليل توسُّع رئاسة الشؤون الدينية دولياً بوصفها مكوناً حيويّاً في مسار تحوُّل المؤسسة.

التطور الدولي لدور رئاسة الشؤون الدينية

إن تصاعد العولمة يشكل تحدياً للعديد من الدول التي يبرز فيها الدين بوصفه أداة سياسية خفية، ولاسيما في مجال السياسة الدولية؛ فالمؤسسات الدينية قد تتحوَّل إلى

جهات خفية فاعلة في توجيه شرائح اجتماعية ضخمة؛ لذا فمن الممكن أن يُنظر في الخارج إلى أنشطة رئاسة الشؤون الدينية بوصفها دلالة على رغبتها في نشر أجندتها فيما وراء الحدود القومية لتركيا؛ لتحصين نفوذ تركيا الدولي بوسائل دينية. وقبل الخوض في ذلك، فمن الممكن تقسيم تأثير السياسة الخارجية التركية من خلال رئاسة الشؤون الدينية تجاه أربع مناطق: العالم الغربي، والشرق الأوسط، وتركيا، وأفريقيا.

وتنبع فرصة التوسُّع الدولي لرئاسة الشؤون الدينية في الدول الغربية من خلال الجاليات التركية[٤٥]. بينما تشكل المناطق الجغرافية والقيم الثقافية المشتركة والروابط التاريخية مع الماضي العثماني والوحدة الدينية؛ دوافع لإقامة جسر بين تركيا والشرق الأوسط عن طريق رئاسة الشؤون الدينية. وتتصدر هذه العلاقات مع العالم التركي جبهتان؛ هما: الأيديولوجيا القومية التركية، والإسلام. ومع وجود المركَّب الإسلامي – التركي، وبعض النزعات الدينية القومية الكامنة في خطاب رئاسة الشؤون الدينية، فإن إمكانية وجود دور فاعل لها في السياسة الخارجية هو أمر مهم لا يمكن إغفاله؛ حيث لا بد أن ينعكس شأن تركيا الداخلي على سياساتها الخارجية.

ويشير الباحث كايا إلى هذا الدور المتكامل لرئاسة الشؤون الدينية في علاقتها مع العالم الغربي والأفريقي والتركي؛ فقد ذكر أنه في هذه المناطق الثلاث يتمتع الدين بحظوة كبيرة لا يمكن أن تكتمل فيها مشاركة تركيا على الأرض من دون رئاسة الشؤون الدينية[٤٦]. وفيما يخص العالم الأفريقي، فإن القيم الإنسانية التي تتناغم مع مبادئ الأخلاق الإسلامية هي عامل أساسي قد يستدعي مشاركة الرئاسة في سياسة تركيا الخارجية[٤٧].

(45) İştar Gözaydın, "Religion as Soft Power in the International Relations of Turkey" (paper presented at International Political Science Association in the panel of the Religion-Politics Nexus: Regional Perspectives), 3, accessed April 10, 2017, http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_26422.pdf.

(46) Kaya, "Balancing Interlegality," 129.

(47) Mehmet Ozkan, "Turkey's Religious and Socio-Political Depth in Africa," *Emerging Powers in Africa, LSE IDEAS Special Report*, 16 (2013), 48 - 50, accessed April 3, 2017, https://works.bepress.com/mehmetozkan/180/; Z. Nilüfer Nahya, "The Images of Poverty and the Poor in Somalia in the Context of the Aid Campaign in Turkey," *in Images (II): Images of the Poor (The Conference Proceedings)*, ed. Veronika Bernard and Serhan Oksay (Berlin: LIT Verlag Dr. W. Hpf, 2013), 142; and Republic of Turkey, Presidency of Religious Affairs, *"It Does Not Befit the World to Remain Silent in View of the Execution in Bangladesh as People Raise Hell When a Thorn Sticks into the Feet of a Religious Leader in Other Places,"* November5, 2016, accessed April 3, 2017, https://www.diyanet.gov.tr/en/content/%E2%80%9Cit-does-not-befit-the-world-to-remain-silent-in-view-of-the-execution-in-bangladesh-as-people-raise-hell-when-a-thorn-sticks-into-the-feet-of-a-religious-leade/32762?getEnglish=.

وضمن نطاق الهيكل التنظيمي للرئاسة؛ أُسِّست المديرية العامة للعلاقات الخارجية في عام ١٩٧١م بدافع رئيس هدفه تقديم الخدمات الدينية للمواطنين الأتراك الذين يعيشون خارج تركيا[٤٨]؛ بينما تقوم بدور استشاري للخدمات الدينية المرتبطة بالسفارات التركية في البلدان التي يوجد فيها عدد كبير من الأتراك، كما تمثل ملحق الخدمات الدينية المتصلة بالقنصليات العامة[٤٩].

ويرسم الباحث كايا صورة واضحة لفروع رئاسة الشؤون الدينية في الخارج بذكره أن المكون الرئيس الثالث لرئاسة الشؤون الدينية هو فروعها في الخارج؛ حيث يعمل هناك المستشارون الدينيون تحت غطاء السفراء المفوضين في تسع عشرة دولة شرقاً وغرباً؛ أثبت كل منها أهميته للأتراك داخل تركيا وخارجها؛ فمن أصل واحد وعشرين ملحقاً دينياً يعملون ضمن هذه القنصليات نجد ثلاثة عشر ملحقاً يقطنون في مدن ألمانية. وأخيراً: هناك كثير من المرشدين الدينيين المؤقتين والمبعوثين من الرئاسة إلى العديد من الدول الأخرى لتقديم خدماتٍ مماثلة، ويُتوقَّع منهم - في المجمل - أن يحافظوا على الهوية التركية في الخارج ويُحصِّنوها[٥٠].

لقد بدأ إرسال المرشدين إلى الخارج بوصفهم ممثلين دينيين من أجل توعية المواطنين الأتراك المقيمين في الخارج، وفي عام ١٩٤٨م وُضعت اللوائح القانونية التي تحدد واجبات الرئاسة ودورها دولياً. وتتمثل أهم واجبات المرشدين الرئيسة في تعليم الدين للمواطنين الأتراك المقيمين في الخارج، وإقامة الشعائر الدينية لهم خاصة، وللجاليات المسلمة عامة، وتنظيم البرامج والمؤتمرات والنشاطات الدينية والعلمية أيضاً[٥١]. ومع إنشاء فروع لرئاسة الشؤون الدينية في ألمانيا عام ١٩٤٨م من أجل المهاجرين الأتراك المسلمين، بدأت الرئاسة في ممارسة دورها الدولي بشكل فعال[٥٢]؛ لذا من الممكن أن نَعُدَّ

(48) Türkiye Cumhuriyeti Başkanlık Diyanet İşleri Başkanlığı, Dış İlişkiler Genel Müdürlüğü (Republic of Turkey, Prime Ministry Presidency of Religious Affairs, General Directorate of External Relations) "Tanıtım" (Promotion), accessed March 8, 2017, http://www2.diyanet.gov.tr/DisIliskilerGenelMudurlugu/Sayfalar/Tanitim.aspx.

(49) Ibid., and Erdem, "Religious Services in Turkey," 210.

(50) Kaya, "Balancing Interlegality," 129.

(51) Turner and Arslan, "State and Turkish Secularism," 218.

(52) Türkisch Islamische Union de Anstalt für Religion e.V./ Diyanet İşleri Türk-İslam Birliği (Diyanet Turkish-Islamic Union), "Kuruluş ve Teşkilat Yapısı" (Establishmenr and organisation structure), accessed March 8, 2017, http://www.ditib.de/default1.php?id=5&sid=8&lang=en.

حماية الهوية التركية لدى الأتراك عبر رئاسة الشؤون الدينية من أهم استراتيجيات سياسة تركيا الخارجية.

إن النتيجة التي تخلص إلى أن الدولة التركية استطاعت الحفاظ على ولاء المواطنين الأتراك وانتمائهم لوطنهم من خلال توظيف جهود رئاسة الشؤون الدينية؛ أمر صحيح ومعقول، وخاصة عندما نأخذ في الحسبان أجندة تركيا السياسية والدينية في الوقت الراهن[٥٣]. ومن تبعات ذلك ظهور الرئاسة في ألمانيا - غالباً - كأداة سياسة خارجية تستحضر الهُوية التركية لدى الأتراك وارتباطهم بالوطن ووحدتهم الدينية. مع ذلك، تشهد حقيقة أن نسبة كبيرة من المواطنين الأتراك الذين هاجروا إلى ألمانيا هم ممن ينتمون عرقياً إلى الأكراد والعلويين؛ على أن الاتهام المبطن للرئاسة بمحاولة نشر «الإسلام التركي» أو «الإسلام القومي» في ألمانيا غير مقنع بتاتاً[٥٤]. وبالإضافة إلى ذلك فإن التوسُّع الذي تشهده الرئاسة قد يكون نتيجة تمثُّلها العريق لمبدأ التعايش بين الإسلام والعلمانية؛ بل إن حوار الرئاسة مع الغرب من شأنه أن يخفف حدة التوترات والأحكام المسبَّقة والصور النمطية التي تخص مسألة التعايش بين الإسلام والديموقراطية والعلمانية. وهكذا؛ فإن إسهام الرئاسة في السياسة الخارجية التركية تجاه الغرب يحتاج إلى مقاربة ثنائية؛ أي إنه ينبغي تحليل هذه المشاركة من الناحية السياسية - الاجتماعية، ومن الناحية الدينية - الاجتماعية.

وعلى أرض الواقع، نجد أن ظهور رئاسة الشؤون الدينية في المسرح الدولي قد ازداد تدريجياً وإيجابياً منذ الثمانينيات الميلادية. وتشير الباحثة غوزيدين إلى ذلك بقولها:

إن رئاسة الشؤون الدينية حالياً تُعدُّ ممثلاً رئيساً في المجال التركي الإسلامي الدولي؛ بناءً على دعم الدولة التركية لها مادياً وتنظيمياً، ومع أنه حتى حدوث انقلاب ١٩٨٠م العسكري كان قُرب الرئاسة من المسلمين الأتراك محدوداً؛ إلا أن أنشطتها في الدول ذات الجالية التركية من المهاجرين توسَّعت على إثره. لقد بدأت الرئاسة في إرسال الأئمة إلى الدول الأوروبية منذ أوائل الثمانينيات الميلادية من أجل تحقيق بعض التوازن، في مواجهة تأثير الجاليات الإسلامية الأخرى في المسلمين الأتراك، ومن أجل الحفاظ على

(53) Kaya, "Balancing Interlegality," 269 - 270.

(54) Ibid., 270.

ولائهم لتركيا؛ لذا فإن استحقاق الرئاسة دورها في الشأن الدولي لا تحدُّه فقط الجاليات ذات الخلفية التركية؛ بل تجد استحقاقها في كونها عنصراً رئيساً أيضاً[٥٥].

من الممكن النظر إلى هذه الحقبة على أنها البداية الحقيقية لتوسُّع رئاسة الشؤون الدينية دولياً، لكنَّ سمعتها والاعتراف بها عبر الحدود كانت بدايتهما الجوهرية في عام ٢٠٠٢م فصاعداً على إثر تولِّي حزب العدالة والتنمية السلطة.

ويوضح الباحثان تيرنر وأرسلان أنه: «بإمكاننا ملاحظة تغيُّرات مهمة حدثت لرئاسة الشؤون الدينية بعد قدوم حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، مثل الزيادة الكبيرة في ميزانيتها، ووجودها المتزايد في أوروبا، وإدخال أدوات التقنية والدعاية الحديثة في أنشطتها، وزيادة عدد الموظفين من النساء»[٥٦]. وذلك يدل على أن استخدام الرئاسة أدوات الاتصال والتقنية الحديثة بدأ من أجل الوصول إلى جمهور كبير ومتنوع، وهو ما أسهم أيضاً في نمو سمعتها على الساحة الدولية. وهكذا؛ بدأت رئاسة الشؤون الدينية القيام بدور أكثر فاعلية في توعية الناس وتطوير الأنشطة التي تركز بشكل خاص في الجانب الأخلاقي والروحي من الإسلام.

إن الإسلام ينتشر اليوم في أرجاء العالم نتيجةً للعولمة الإسلامية[٥٧]، وبناء على ذلك تمت توسعة النطاق الحالي لمشاريع تركيا الإسلامية ليشمل الشرق الأوسط والشمال الأفريقي بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بينما كانت المشاريع محصورة سابقاً في الدول الغربية، وخاصة الأوروبية منها، كما أن تأثيرها قبل حكومة العدالة والتنمية كان مقتصراً على دول البلقان ودول التُّرك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. ويؤكد الباحث كايا ذلك بقوله: «فعلى العكس من لقاء المجلس الإسلامي الأوراسي الأول في أنقرة عام ١٩٩٥م، الذي شهد حضوراً أكبر لدول القوقاز والبلقان والتُّرك، نجد زيادة في الحضور الأفريقي ضمن لقائه في إسطنبول عام ٢٠٠٠م؛ حيث حظيت أيضاً سبع وعشرون دولة من القارة الأفريقية حاملة لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي باهتمام رئاسة الشؤون الدينية من أجل تعاون مشترك»[٥٨]. بل شهدت الآونة الأخيرة دوراً فاعلًا

(55) Gözaydın, "Management of Religion in Turkey," 20 - 21.

(56) Turner and Arslan, "State and Turkish Secularism," 218.

(57) Kaya, "Balancing Interlegality," 272.

(58) Ibid., 274.

وملحوظاً لرئاسة الشؤون الدينية في تنمية الأواصر الدولية مع بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة؛ مثل باكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وماليزيا. ومن أجل بدء علاقة مع الشرق الأوسط فإنه كان يُفترض بالرئاسة إزالة ثلاث عقبات على الأقل: الأولى: أن تُظْهِر كفاءةً دينية تبرهن على أن لديها ما يكفي من القدرة العلمية المحكمة، مع أن العربية ليست لغتها الأم. والثانية: أن تعمل على تصويب الفهم الخاطئ للعلمانية؛ في كونها منهجيةً تعرَّض لها الشعب التركي وكان لها أثر في إضعاف ارتباطه بالإسلام. والثالثة: أن تقوم بتصحيح التصوُّر السلبي تجاه الخلافة العثمانية[٥٩].

لكن الرئاسة لم تواجه أياً من هذه المعوقات المزعومة عندما انخرطت في سياسة تركيا الخارجية في عام ٢٠٠٥م وما بعده؛ بل يبدو من المعقول الإشارة إلى أن الدين هو أجدر السُّبل وأيسرها في تسريع تقارب تركيا مع دول الشرق الأوسط. ومثال ذلك: زيارة رئيس رئاسة الشؤون الأسبق علي برداق أوغلو Bardakoğlu لسوريا في عام ٢٠١٠م والتقاؤه الرئيس السوري ورئيس وزراء سوريا؛ تلبيةً لدعوة مفتي الديار السورية[٦٠].

وعلاوة على ذلك فإن تركيا تتبوأ مكانة خاصة لدى دول التُّرك؛ من أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان، التي تُعتبر - بصفة رئيسة - دولاً شقيقة على أساس الجذور العرقية والوحدة الدينية[٦١]. لقد تعرضت مجتمعات التُّرك في آسيا الوسطى إلى خسارة جزء كبير من هُويتها الإسلامية في ظل النظام الروسي الاشتراكي[٦٢]؛ لكن حين سقط الاتحاد السوفيتي بذل الرئيس الثامن لتركيا تورجوت أوزال مجهودات حقيقية من أجل إحياء القيم العرقية والثقافية والدينية المستلَبة عبر تطوير مشروع تعاون تركي موسع[٦٣]. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُدرجت رئاسة الشؤون الدينية في هذا المشروع لإقامة علاقة دينية متبادلة بين تركيا وآسيا الوسطى تقوم على الإسلام؛ لأنه من «دون استحداث ثقافة مشتركة لن يشكل العرق وحده محركاً كافياً للتعاون»[٦٤]؛ لذا برزت آسيا الوسطى من وجهة نظر رئاسة الشؤون الدينية بوصفها نطاق نشاطات

(59) Ibid., 272.
(60) Kaya, "Balancing Interlegality," 273.
(61) Gözaydın, "Religion as Soft Power," 8.
(62) Ibid., and Kaya, "Balancing Interlegality," 274.
(63) Kaya, "Balancing Interlegality," 274 - 275.
(64) Ibid.

محتمَلاً؛ من أجل تعليم الدين وإحياء المشتركات الدينية والتاريخية. ولأجل هذه الغاية حملت الرئاسة على عاتقها تدريب علماء الدين والأئمة المحليين لتعويض النقص في الطاقات ذات التأهيل الكافي في بلدان آسيا الوسطى[٦٥]. كما عملت أيضاً على إرسال المنشورات الدينية ودعم المراكز الإسلامية وإنشاء هيئات تدريس الدين الإسلامي[٦٦].

إن رئاسة الشؤون الدينية اليوم أكثر فاعليةً ونشاطاً عن ماضيها في تنظيم وإقامة المؤسسات والمنصات والمؤتمرات الدينية، ومن ذلك: عقد اجتماع إدارات الشؤون الدينية لدى البلدان الإسلامية ومؤسسات المجتمعات الإسلامية عام ٢٠٠٦م في إسطنبول، واستضافة ممثلين من ٢٢ دولة[٦٧]. كما نظمت أيضاً بين السابع عشر والتاسع عشر من يوليو عام ٢٠١٤م: مؤتمر علماء العالم الإسلامي من أجل السلام والاعتدال والحس المشترك في إسطنبول، الذي استضاف شخصيات إسلامية من ٣٢ دولة مختلفة. وقد أكد الرئيس الحالي لرئاسة الشؤون الدينية محمد غورميز ضرورة إحياء قيم الحضارة الإسلامية الجوهرية في تصريحه:

«إن العنف والصراع والمعاناة في أرجاء متعددة من العالم الإسلامي، من ضمنها مدن عريقة كبغداد ودمشق، له أثر عميق ومستمر في قلب كل مسلم... إن هذه الحوادث تبين لنا أفول قيم الحضارة الإسلامية المشتركة في العصر الحديث. إن العالم الإسلامي يحتاج إلى القيام بمهمة إحياء هذه القيم التي بدأت تتلاشى»[٦٨].

وفي الآونة الأخيرة، نرى أن الأهداف الرئيسة التي تحرك أجندة رئاسة الشؤون الدينية دولياً هي: الدعوة إلى السلام في العالم الإسلامي، وإقامة شبكة تواصل واسعة، وإيجاد وحدة جامعة بين علماء المسلمين؛ لذا كان تعليق غورميز في لقائه مع وفدٍ من تنزانيا عقب إعدام زعيم الجماعة الإسلامية البنغالية مطيع الرحمن نظامي: أنه «لا يمكن أن تتحقق وحدة الأمة الإسلامية من دون إيجاد وحدة بين العلماء المسلمين؛ فأولئك الذين لا توجد رابطة بين قلوبهم كيف لهم أن يُوْجِدوا رابطةً بين قلوب أمة المسلمين. إنه من

(65) Gözaydın, "Religion as Soft Power," 7 - 8.

(66) Kaya, "Balancing Interlegality," 275 - 276.

(67) Ibid, 274.

(68) Cited in "Muslims Need to Revive Islamic Value: Turkey's Diyanet Head," Yeni Şafak, July 19, 2014, accessed April 3, 2017, http://www.yenisafak.com/en/news/muslims-need-to-reviveislamic-value-turkeys-diyanet-head-2022095.

دون شك لأمرٌ بالغ الأهمية أن تكون هناك وحدة وتضامن وإجماع بين الآراء والأفكار في عصرنا الراهن»[٦٩]. إن ما تشهده الساحة الدولية من تفكُّك لمفهوم الأمة في العقل الجمعي الإسلامي، وزيادة التعصب والتقليد الأعمى بين المسلمين، دفع برئاسة الشؤون الدينية إلى الاعتناء بصياغة لغةٍ وتبنِّي منظورٍ يرتكزان بشكل رئيس على البعد الروحي والجمعي للإسلام أكثر من أي بعد آخر.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت رئاسة الشؤون الدينية مشروعاً دولياً لبناء المساجد حول العالم بالتعاون مع وقف الديانة التركي[٧٠]؛ ومنذ إطلاق المشروع بدأت تركيا في بناء كثير من المساجد الكبيرة في دول مختلفة، ومن ضمنها المملكة المتحدة وروسيا وقيرغيزستان والفلبين والولايات المتحدة والصومال والأراضي الفلسطينية، وغيرها من الدول[٧١]. غير أن هذا المشروع واجه انتقاداً لكونه يسعى لتقديم تركيا زعيمة للعالم الإسلامي؛ بوصفها جزءاً من الأجندة الدولية للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية؛ لتحقيق تطلعات تركيا في التوسُّع والعودة إلى أمجاد الماضي العثماني. وعلى أساس هذا المشروع يحتج الباحث جونز بشدة على كون رئاسة الشؤون الدينية أداةً دينية في يد حزب العدالة والتنمية، من دون أن يتنبه إلى نشأتها التاريخية، بقوله: «لقد شهد المكتب الدولي لرئاسة الشؤون الدينية توسُّعاً ملحوظاً في ظل حكم أردوغان، فإلى جانب بناء المساجد؛ شكَّل دعم التعليم الشرعي عنصراً أساسياً في الدفع نحو نفوذ دولي أكبر»[٧٢]. لكن على العكس من ذلك، وبحسب وقف الديانة التركي، فهذا المشروع أمر بسيط يخدم الجاليات المسلمة النشيطة حول العالم بتوفير أماكن جديدة لإقامة الصلاة[٧٣].

قد تكون الرئاسة - بحسب تصور البعض - مجرد أداة في يد الحزب الحاكم يتم توظيفها دولياً نتيجةً للتغيُّرات ذات الأبعاد المتعددة التي تعيشها السياسة الخارجية

(69) Republic of Turkey Presidency of Religious Affairs, in "."

(70) Türkiye Diyanet Vakfı (Turkey Diyanet Foundation), *"TDV'nin Camileri Tüm Dünya'da Yükseliyor"* (TDV's mosques raises all over the world), accessed April 3, 2017, http://www.diyanetvakfi.org.tr/tr-TR/site/haberler/tdv-nin-camileri-tum-dunyada-yukseliyor-1939.

(71) Ibid.

(72) Dorian Jones, "Turkey Launches International Mosque-Building Program," *Middle East*, March 10, 2015, accessed April 3, 2017, http://www.voanews.com/a/turkey-launches-internationalmosque-building-program/2674972.html.

(73) Türkiye Diyanet Vakfı (Turkey Diyanet Foundation), "Camilerimiz" (Our mosques), accessed April 3, 2017, http://diyanetvakfi.org.tr/Media/files/TDV_camilerimiz.pdf.

التركية، ومع ذلك، فإن مشاركة رئاسة الشؤون الدينية الفاعلة في عدد من المنظمات والمؤتمرات واللقاءات الدينية، وإطلاقها مشاريع دينية متنوعة محلياً ودولياً؛ تشهد على تحوُّل مسار الرئاسة إلى مسار مؤسسة أكثر استقلالية مُعترف بها دولياً. إن التحليل التاريخي يمنحنا تصوُّراً حول ظهور الرئاسة في المشهد الدولي ويعكس تخفيف حدة تدخُّل سياسات الدولة وشدة سيطرتها على المؤسسة، سواء حدث ذلك بشكل منهجي أم غير منهجي، وإذا كان ذلك بشكل واعٍ أم لا. وفي المجمل: تحوَّلت رئاسة الشؤون الدينية مؤخراً إلى امتداد للجمهورية التركية، بوصفها مؤسسة دولية ذات نهج وخطاب متكامل يقدم طرائق بديلة لفهم الإسلام وممارسته في بيئات مختلفة.

الخاتمة

خضعت رئاسة الشؤون الدينية لتغيُّر جذري منذ نشأتها، وازدهرت، في الوقت نفسه، اجتماعياً وعلمياً وأيديولوجياً؛ بل تمكنت من تطوير وإثراء منهجها الخاص والفاعل في إنتاج المعرفة الإسلامية ونقلها، مع أنه قد صَحِبَ ذلك تدخُّلٌ من قِبَلِ سياسات الحكومات المختلفة؛ فضمن سياق نشأة أمة تركية جديدة لم تتم السيطرة على الدين وتقليص ظهوره في حياة الأفراد الخاصة فحسب؛ بل تم تقييد نطاق سلطة رئاسة الشؤون الدينية تدريجياً خلال حقبة الجمهوريين المبكرة؛ حيث كان التركيز مستمراً على وحدة مواطني الدولة بهدف إنشاء قومية جديدة ذات هوية تركية. لقد استعانت الدولة بأيديولوجيا «التطابق» بغية تحقيق هذه الوحدة، وهي عملية «التتريك» القائمة على فرض اللغة والتاريخ التركيين قسراً على جميع الفئات الثقافية والاجتماعية والدينية، من أجل إقناعها بأن «جميع سكان تركيا كانوا أتراكاً منذ زمن سحيق»[٧٤]؛ لذا كان على رئاسة الشؤون الدينية إنتاج نمط تديُّن أكثر ملاءمة لصورة «الهوية التركية الجديدة»؛ نتيجةً لهذه الجرعة الثقيلة من إرساء القومية وبنائها منذ أيام حزب الشعب الجمهوري في بداية أمره.

لقد كانت أيديولوجيا الحزب الطوباوية، أو سياسته الدينية، تسعى لاستحداث نمط تديُّن محدد يروق لمواطني الغرب الذين كانت ترغب في التقرب إليهم. وبناءً عليه كانت

(74) Kaya, "Balancing Interlegality," 111.

الحاجة إلى توظيف الرئاسة لأجل هذا الغرض. وبعبارة أخرى: يمكن وصف هذه الحقبة بأنها حقبة تغوُّل الدولة في تنظيم شامل للدين والرئاسة بغية صقل نمط تديُّن فردي وهامشي يخضع لسيطرتها.

لكنَّ الظروف السياسية والاجتماعية والدينية غير المستقرة أجبرت حزب الشعب الجمهوري على إعادة النظر في «سياساته التي تحارب الإسلام»؛ ومما أدى إلى إعادة النظر تلك على وجه التحديد: تَشَوُّه الروح الاجتماعية والأخلاقية، وظهور التهديد الشيوعي؛ ليكونا من العوامل الرئيسة التي عجَّلت بتحوُّل تركيا إلى نظام متعدد الأحزاب. وعقب خسارة حزب الشعب الجمهوري انتخابات عام ١٩٥٠م تبنَّى الحزب الديموقراطي سياسات أكثر اعتدالاً تجاه الدين والرئاسة، ومن المحتمل أن ذلك عزَّز موقف الرئاسة من خلال احتوائها في بنية الدولة العلمانية، مع أنه لم يكن هناك تغيير تشريعي للرئاسة في ظل الحزب الديموقراطي.

لقد قامت رئاسة الشؤون الدينية، بين الستينيات والتسعينيات الميلادية بدور - ولو بشكل ضمني - في توحيد وجمع شمل المسلمين في تركيا ضد التفكك الاجتماعي والتصعيد السياسي والتنازع العرقي. لقد كانت مواجهات السبعينيات الميلادية بين اليمينيين واليساريين، ونزاعات الثمانينيات بين الأتراك والأكراد؛ من أبرز الصراعات التي حولت الرئاسة إلى بُعد الوحدة في الإسلام؛ لكي تُيَسِّرَ على الأقل من إدارة التنوع الموجود بين المسلمين في تركيا؛ وهو ما أدى تدريجياً على الصعيد الاجتماعي إلى تبنِّي الإسلام بوصفه جزءاً لا يتجزأ من القومية؛ نظراً لأنه أحد مكونات الهوية التي لا غنى عنها، ولقدرته على توحيد الناس تحت سقف واحد. ولذلك تم تقليص القيود الضيقة حول الرئاسة بشكل حذِر من قِبَلِ حكومات ذلك الوقت؛ بل اتجهت الدولة التركية إلى احتواء الإسلام وتوظيفه، وتَتْبَعُها رئاسة الشؤون في ذلك. إن موقع رئاسة الشؤون الدينية الوسيط بين مثلث «الدولة والدين والمجتمع» منحها دوراً تصالحياً عبر المساهمة في عملية تحقيق التوازن بين هذه العناصر الثلاثة في الفضاء المحلي، وخاصة في أوقات التقلُّب الثقافي والاجتماعي والسياسي.

لقد كان هناك تعاون بين الرئاسة والدولة في ذلك الوقت من أجل إيجاد صورة واضحة لرئاسة الشؤون الدينية بوصفها آلية وقائية للدولة تحميها من الانشقاقات الداخلية

والمؤثرات الخارجية؛ مثل الاشتراكية الروسية. ومع ذلك لا يمكن قصر دور الرئاسة في كونها آلية وقائية ضد الخلاف والتفكك الوطني، وخاصة عند عدم أخذ نطاق القوانين التشريعية، وبالتحديد المادة رقم (١٣٦) في الدستور الحالي، التي تُنظِّم عمل الرئاسة بعين الاعتبار.

أما في هذا القرن الجديد، فمن الممكن ملاحظة ازدياد الخدمات الدينية التي تقدمها الرئاسة؛ تلك الخدمات التي نتجت من تقدم التقنية ووسائل التواصل في عالم اليوم. ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، يتم النظر إلى نمو العلاقات الاجتماعية وارتفاع سقف حرية التعبير لدى الرئاسة بوصفها مفاتيح للتوسط بين الدولة والمجتمع، وهو ما عزَّز فهماً أكثر تجرُّداً وفاعلية وروحية للدين على المستوى الوطني.

إن رئاسة الشؤون الدينية ما زالت تخضع لتحوُّلات متباينة بطرائق شتى ضمن شبكة اجتماعية وسياسية ودولية لا ينفصل بعضها عن بعض. أما من ناحية التشريعات الدستورية، فقد تحوَّلت رئاسة الشؤون الدينية إلى مؤسسة ذات استقلالية أكبر، وخاصة بعد سن القانون (٦٠٠٢) الذي يُعدُّ انتصاراً بيروقراطياً بالنسبة إلى الرئاسة. لكن من ناحية أخرى، هناك تغيُّر بارز يمكن ملاحظته بوضوح في فلسفة وسياسات الرئاسة الدينية؛ من لغة خطابٍ ديني قومي إلى تعبير إسلامي متكامل.

وفي الوقت الحالي؛ تقدم شبكة علاقات رئاسة الشؤون الدينية الواسعة في جميع أنحاء تركيا وخارجها فرصةً سانحة لتعزيز قنوات التواصل مع دول أخرى؛ فبِغَضِّ النظر عما إذا كانت الرئاسة أداة سياسية أو مؤسسة دينية فإن نشرها لخطاب إسلامي متكامل يجعل لها شخصيةً رئيسة ومؤثرة في الأنشطة والسياسات الدينية على الصعيد الدولي. إن سياسة تركيا في التوسُّع الدولي تضع على عاتق رئاسة الشؤون الدينية مسؤولية إنشاء حوار عالمي بالإضافة إلى موقعها المحلي بين الدولة والمجتمع. لقد اتبعت تركيا سياسة خارجية غير فاعلة وانعزالية تنبع من العلاقة التكافلية بين بنيتها السياسية والدينية التي تحتفظ فيها بالخصائص العلمانية والإسلامية معاً. ولقد منحت هاتان السمتان تركيا في الآونة الأخيرة فرصاً للحوار مع الغرب والشرق من خلال إظهار الدين بوصفه عنصراً أساسياً في تحديد استراتيجيتها الخارجية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه دائماً ما كان مناخ الدولة السياسي وسياسات الحزب الحاكم الدينية المؤثرين الرئيسين في أثناء مسار تحوُّل رئاسة الشؤون الدينية. إن تأثير الرئاسة

وتوسُّعها اجتماعياً ووطنياً ودولياً هو نتيجة لتغيُّر سياسات الدولة التي تتبع عقلية الإدارة الحاكمة وبرنامجها السياسي فيما يتعلق بالدين والعلمانية في تركيا؛ لذا يمكن تأكيد أن تأثير رئاسة الشؤون في إطار الدولة العلمانية أو الساحة الدولية، قد يستمر في النمو والتوسُّع، أو الضعف والتقلص؛ وفقاً للأجندة الدينية للأحزاب الحاكمة. ومع ذلك كله، يدل حضور رئاسة الشؤون الدينية المستمر على ثقل الدين في الفضاء الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه بوصفه مكوناً لهوية الأتراك الذين يعيشون داخل تركيا أو خارجها. وعلى الصعيد الدولي، تبقى رئاسة الشؤون الدينية، بوصفها امتداداً للحكومة التركية؛ مكوناً معقداً ومتداخلاً ومترابطاً جداً مع الاستراتيجيات الدولية التركية وسياساتها الخارجية؛ وهو ما يدل على أن توسُّع تركيا الدولي يرتكز – إلى حد كبير – على استمرار الرئاسة؛ حيث لا يمكن فصل الدولة التركية عن طابعها الديني، وخاصة إذا وُضِعَ الثقل الاستراتيجي للإسلام في الحسبان.

إنه من الخطأ اتهام رئاسة الشؤون الدينية بكونها جهازاً حكومياً مرموقاً مرغَماً على تنفيذ الأيديولوجيا السياسية للحزب الحاكم، من دون الانتباه إلى مسار تحوُّلها من مؤسسة دولة إلى رئاسة مستقلة ذات تأثير دولي.

الكاتبتان في سطور

أمينة أنيس ياكار: طالبة دكتوراه في معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر. حصلت على البكالوريوس من كلية الشريعة بجامعة أنقرة عام ٢٠١٠م، كما حصلت على الماجستير في عام ٢٠١٤م من جامعة إكستر عن أطروحة بعنوان «مفهوم المصلحة في فكر خير الدين كرمان». ينصبُّ اهتمامها الرئيس على دراسة المؤسسات الدينية الإسلامية وممارسات الإفتاء المعاصرة، وتقوم رسالتها للدكتوراه على دراسة التداخل بين النظرية القانونية الإسلامية والسياقات الاجتماعية لتقديم رؤية ثاقبة عن البعد المرن والعملي والتداولي والتنموي للإسلام عبر فحص المؤسسات الدينية وفتاويها في العالم المعاصر.

سميرة ياكار: طالبة دكتوراه في معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر. حصلت على البكالوريوس من كلية الشريعة بجامعة أولوداغ عام ٢٠٠٩م، وحصلت على الماجستير من جامعة مرمرة عن أطروحة بعنوان «الإيمان لدى الطائفة العلوية»، كما حصلت على ماجستير آخر من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر. ينصبُّ اهتمامها الرئيس على أنثروبولوجيا القانون، وتقوم رسالتها للدكتوراه على دراسة تأثير العُرف في الأنظمة القانونية التي تطبق الشريعة.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد الكتروني: research@kfcris.com